الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الخميس
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد بوساكا (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات*

* بندان قررت الجمعية النظر فيهما معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/52/SR.13
2 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البنـــد ١٠٣ من جـــدول الأعمـــال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/52/3، و 295، و 327، و 357، و 413، و A/52/447-S/1997/775؛ و A/C.3/52/L.4، و L.5، و L.6، و L.7، و L.8).

البنـــد ١٠٤ مـــن جـــدول الأعمـــال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/52/3، و 127، و 296، و 336، و 413، و A/52/447-S/1997/775، و E/1997/48)

١ - السيد أرلاشي (وكيل الأمين العام، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال أثناء تقديمه للبندين من جدول الأعمال، إن دعامتي في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الذي أنشئ حديثا هما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والمركز الدولي لمنع الجريمة (سابقا شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية). وأضاف أنه منذ تولى منصبه كان أحد أهدافه أن ينفذ الاقتراح الإصلاحي بجعل مكتب الأمم المتحدة في فيينا القوة الدافعة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي. وأن إنشاء مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بهدف الاستفادة من أشكال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز الجديد يعتبر خطوة لتوفير قيادة قوية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز الحفاظ على هويتهما المستقلتين، وسيتقيد مكتب وكيل الأمين العام تماما بتخصيص الموارد المتاحة من المساهمات الطوعية.

٢ - وأردف يقول، إشارة إلى البند ١٠٤، أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كان أكثر نجاحا في مراقبة المخدرات منه في التبليغ عن إنجازاته. وإن إنتاج الأفيون قد انخفض انخفاضا شديدا في باكستان وتايلند في السنوات العشرين الماضية، وأنه على الرغم من حدوث زراعة غير مشروعة وواسعة النطاق للأفيون خلال الـ ٢٥ سنة الماضية في سبعة بلدان في أنحاء آسيا، تتركز هذه الزراعة أساسا في أفغانستان وميانمار بصورة رئيسية. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بدور حفاز، إلا أن ما ضمن نجاحه هو الالتزام السياسي القوي الذي قطعته حكومات تركيا وجمهورية إيران الإسلامية وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٣ - وأضاف قائلا إن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تتركز على المبدأ الأساسي المتمثل في اتباع نهج متوازن إزاء النظرة المتوازنة بين العرض والطلب. وسيواصل البرنامج تقديم المساعدة من أجل تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. إلا أن المسؤولية لا تزال تقع على عاتق الدول الأعضاء في جعل الاتفاقيات أدوات فعالة لمقاومة حظر المخدرات، وذلك بوضع أحكامها حيز التطبيق. واستطرد قائلا بأن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز الدولي لمنع الجريمة سيقومان بتقديم خبراتهما، وبتوسيع نطاق مساعدتهما التقنية وبإرشاد المجتمع الدولي في مكافحة غسل

الأموال وبتذليل الصعوبات التي تحول دون التعاون، بما فيها سرية المصارف والدور المتنامي للمراكز الخارجية في توفير ملاذ للأرباح غير المشروعة.

٤ - ومضى قائلا إن من أولوياته تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات باعتباره مرجعا دوليا في مسائل مراقبة المخدرات. وإن قدرة البرنامج على التنبؤ بالاتجاهات ستمكنه من تقديم توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن السياسات المتعلقة بمسائل مراقبة المخدرات، كما أثبت دوره الرائد في لفت الانتباه إلى المشاكل التي أثارتها المنشطات من نوع الأمفيتامين.

٥ - واستطرد يقول إنه سيواصل تشجيع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على وضع برامج أكبر متكاملة للتصدي للمسائل الرئيسية بطريقة شاملة. ولقد خفض البرنامج عدد المشاريع الفرادى إلى النصف تقريبا وسوف يستمر في تخفيضها. ويتعين على آلية التنسيق التي أنشئت لكل برنامج أن تسهل عملية التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وجهات فاعلة أخرى. وذكر أنه يعتمد على زملائه في اللجنة الإدارية للتنسيق من أجل ضمان استمرار دعم منظماتهم المعنية بالمراقبة الدولية للمخدرات. وأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أعربا أيضا عن اهتمامهما في التعاون مع البرنامج في سبيل مكافحة غسل الأموال. وإن تعزيز التعاون الإقليمي سيكون هدفا ثانيا هاما. وأنه كان من الضروري تحويل الشبكة العالمية من مذكرات التفاهم إلى أطر للتعاون الإقليمي.

٦ - وأضاف يقول إنه شرع في إجراء تحليل معمق لتنمية بديلة في إطار دراسة إمكانية عالمية لتخفيض العرض. وقد تفيد نتائج الدراسة في توجيه الاستراتيجية العالمية للبرنامج الرامية إلى إلغاء الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكاكاو وللخشخاش في أرجاء العالم.

٧ - وتابع يقول بإن الحدث البارز لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللمجتمع الدولي سيتمثل في دورة عام ١٩٩٨ الخاصة للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات. وينبغي أن يزود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بالموارد المالية والبشرية معا الضرورية للبدء بالأنشطة الجديدة التي قد تطلب الجمعية العامة إلى البرنامج الاضطلاع بها. وينبغي على الجمعية العامة أن تعتمد إعلانا بشأن المبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب بحيث يكون بغية تكميل معاهدات مراقبة المخدرات، التي اهتمت في المقام الأول بحظر الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

٨ - واستطرد قائلا إنه بغية الاستفادة المثلى من موارد البرنامج المحدودة، ولتمكين البرنامج من أن يصبح منظمة مرنة ضامرة، فإنه يقترح اللامركزية في المسؤولية والسيطرة على جميع البرامج الإقليمية السبعة التي أوكلت إلى المكاتب القطرية والإقليمية. وسوف يصحب هذه الإجراءات إعادة توزيع للموارد البشرية من المقر بغية تعزيز قدرة البرنامج في الميدان على صعيد الخبرات. وسيحتفظ المقر بمراقبة السياسات العامة وبالإشراف الإداري.

٩ - ومضى يقول بأن للدعم والاشتراك من جانب المجتمع المدني والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية أهمية فائقة في التصدي لمشكلة المخدرات. ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات استراتيجية لإيصال مهمته بطريقة أفضل إلى ممثلي المجتمع على أوسع نطاق ممكن. وتنص الميزانية على نفقات إنشاء أفرقة دعوة مكونة من خبراء شهيرين ينتمون إلى القطاعين العام والخاص في عدد من البلدان المختارة لهذا الغرض.

١٠ - وأشار إلى أن البرنامج قد يعتمد على التبرعات بنسبة تتجاوز ٩٠ في المائة من ميزانيته الكلية، وقد قدمت ثماني حكومات ٨٤ في المائة من تبرعات عام ١٩٩٧؛ وتوضح هذه الأرقام وضع البرنامج الصفيق. وكان انخفاض التبرعات العامة الغرض وزيادة التبرعات المحددة الغرض من جانب الجهات المانحة يميلان إلى شل مرونة البرنامج. وحث وكيل الأمين العام الجمعية على المساعدة في توسيع قاعدة موارد البرنامج.

١١ - وقال منتقلا إلى البند ١٠٥، إن التحدي الأول الذي يواجه مركز الأمم المتحدة الدولي الجديد لمنع الجريمة يتمثل في أنه أثناء العقد المنصرم ساهم كل اجتماع للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكل دورة للجمعية العامة وكل مؤتمر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بولايات جديدة وبطلبات إضافية، وتمثل التحدي الثاني في تطور الازدياد الأسسي للولايات المتحدة، في حين بقيت الموارد المتاحة محدودة.

١٢ - وأضاف قائلا بأنه سينبغي لبرنامج عمل المركز أن يقوم على أساس متابعة أهداف محددة قابلة للتحقيق ضمن أطر زمنية محددة. وسيشدد على الاهتمام بالجريمة الدولية المنظمة، دون إهمال الولايات الهامة الأخرى. وكخطوة أولى، وسيشرع في الاضطلاع بدراسة عالمية عن الاتجار بالبشر، وعلى وجه الخصوص، عن حقوق الإنسان والجوانب الجنائية. وسيستلزم ذلك مشاركة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية.

١٣ - واستطرد يقول إنه لا بد من تحقيق الاستفادة المثلى من موارد الأمم المتحدة. ووفقا لذلك، دعيت شبكة الأمم المتحدة لمؤسسات العدالة الجنائية أن تعيد توجيه أنشطتها بغية تقديم دعم أفضل لعمل المركز. وسيعيد معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة التركيز على ولايته الأصلية ليعمل بوصفه أداة البحث للمركز.

١٤ - ومضى قائلا بأن المركز يحتاج إلى موارد إضافية لتلبية الطلبات الجديدة. وفي عام ١٩٩٤، أيدت الجمعية العامة، على سبيل المثال، إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية دون توفير موارد إضافية.

١٥ - وقال إنه لا ينبغي اعتبار أن استراتيجية المركز الجديد تهمل المنجزات الماضية. فالمركز سيحدث أساسا لمواصلة البناء عليه، بما في ذلك قدرته على البحث، ومساعدته التقنية لنظم العدالة الجنائية المحلية

وتقليدا قويا لوضع قواعد الأمم المتحدة والإرشادات المتعلقة بالعدالة الجنائية من خلال استحداث قوانين ومعاهدات نموذجية. ويشكل الدور الفعال الذي تقوم فيه لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية رصيدا هاما آخر.

١٦ - السيد فولتشي (إيطاليا): رحب بوجود المدير التنفيذي الجديد لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة على المنصة. وأشار إلى أن مكافحة المخدرات وتهريبها كانا من أهم أولويات الحكومة الإيطالية. وكان من المشجع، أثناء المناقشة العامة في الجلسة الحالية للجمعية العامة سماع هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية يعربون عن تصميمهم على مقاومة هذه الظاهرة. وقال إن أفضل مساهمة قدمتها إيطاليا في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة تتمثل في إعارة موهبة وخبرة السيد آرلاشي الخبير الرئيسي في هذا المجال.

١٧ - السيد آردا (تركيا): أبدى تساؤله عن الموقف الذي اتخذه مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة فيما يتعلق بالاعتقاد الشائع بوجوب تحليل لتعاطي مخدرات معينة ومحددة، وكذلك عن كيفية إدراج مكافحة الإرهاب في عمل المكتب.

١٨ - السيد أوتويلو (نيجيريا): رحب بعزم المدير التنفيذي على مكافحة الجريمة الدولية دون تورط في إطلاق الاتهامات، بل مع التصميم على فعل ما هو صواب.

١٩ - وأضاف أن وفده يرى أن نقص التمويل هو أكبر العقبات؛ فإن هناك حدودا لما يمكن عمله ضمن الموارد المتوفرة، وخاصة حينما تضاف ولايات جديدة إلى تلك التي لا تزال قائمة. ووفقا لوجهة نظر البلدان النامية، ينبغي أن تمنح الأولوية للمساعدة الفنية.

٢٠ - واستطرد يقول بأنه من المناسب البحث عن موارد جديدة، إلا أنه ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بأي دور للقطاع الخاص، كما أنه من المهم أيضا تطمين جميع الدول الأعضاء بأن البرامج المعنية هي برامج تخص المجتمع الدولي بأكمله، ولا تخص فقط الدول الكبيرة المانحة؛ فإن هناك ميلا لدى الدول المانحة بإملاء ما يجب القيام به.

٢١ - السيدة مسدوا (الجزائر): أيدت ممثل تركيا بشأن تقديم معلومات أكثر تتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب.

٢٢ - السيد سوشاريبا (النمسا): تساءل عن ماهية المبادرات التي يجري اتخاذها من أجل توسيع قاعدة الدول المانحة، وعن تأثيرات التركيبة المؤسسية الجديدة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٢٣ - السيدة مورغن سوتومايور (المكسيك): طالبت بتقديم معلومات أكثر فيما يتعلق بالتحضير للدورة الخاصة للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات.

٢٤ - السيد آرلاشي (وكيل الأمين العام، المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال مجيبا إن مسألة الإرهاب تعالج حاليا في عدة محافل مختلفة في منظومة الأمم المتحدة. إلا أن القاعدة الضيقة للموارد المخصصة لأهداف منع الجريمة هي المشكلة الرئيسية؛ فإن هناك موظفين قلائل وتمويلا ضئيلا، ولن يكون التوسيع الهام للأنشطة ممكنا إلا بزيادة هامة للموارد. وفي غضون ذلك من الضروري التركيز على ما يمكن فعله بصورة واقعية بالموارد المتاحة، مثل دراسة تطبيق الاتفاقات الدولية القائمة بشأن الإرهاب، التي لم يطبق في الواقع حتى الآن سوى البعض من أحكامها.

٢٥ - وأضاف يقول فيما يتعلق بمسألة تحليل المخدرات، إن الولاية التي أسندها المجتمع الدولي إلى المكتب واضحة جدا، وأن الاتفاقيات الدولية الحالية النافذة تقوم على فكرة وجوب مراقبة أو منع إنتاج وتوزيع واستهلاك المخدرات. وليس هناك أية دولة تنكرت لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. وإن النقاش المتعلق بتحليل المخدرات نجم عن رأي متشائم قائم على معلومات خاطئة ساد بين عامة الناس، وحتى بين أصحاب القرار، بشأن النتائج التي أنجزت في مجال مكافحة المخدرات ومن المؤسف أن الذين تبنوا هذه الفكرة لا يزالوا يجهلون إلى حد كبير الكثير من النجاحات الهامة التي أحرزت في وقت قررت فيه دولة ما أن تعالج مشكلة المخدرات على أساس أنها أولوية حقيقية، وأن تستثمر الموارد من أجل التغلب عليها. ويجري الآن بذل الجهود بغية مواجهة نقص المعلومات العامة بطريقة مناسبة.

٢٦ - واختتم قائلا إنه يجري الآن الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة؛ وأن جدول أعمالها آخذ في التبلور. وسوف تقدم اقتراحات هامة فيما يتعلق بمسائل التضحية البديلة، وغسل الأموال، والملاذات الضريبي، والمركبات الأولية.

٢٧ - السيد خليل (تونس): تكلم بوصفه رئيس لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية فقدم تقرير اللجنة عن دورتها السادسة التي انعقدت في غينيا خلال الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ (E/1997/30)، وقال إن اللجنة ركزت مناقشاتها على قضايا تمثل أولويات الاهتمام الدولي، مثل تعزيز سيادة القانون ومحاربة الفساد، وتطوير نظام العدالة الجنائية، وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام، وتنظيم تداول الأسلحة النارية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وتسليم المجرمين، والتعاون في المسائل الجنائية وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والاتجار غير المشروع بالسيارات، ودور القانون الجنائي في حماية البيئة. كذلك أولت اللجنة اهتماما خاصا لموضوع العنف ضد المرأة والاتجار غير المشروع بالأطفال.

٢٨ - ونوه السيد خليل بجهود اللجنة فيما يتعلق بإرساء أسس عملية وناجعة للإدارة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية معتمدة ليس فقط على آراء أعضائها ولكن أيضا على

الدور الفعال الذي يقوم به مكتبها. وأشار إلى أن المكتب قد أوصى بتبسيط جدول أعمال اللجنة بما في ذلك تخفيض عدد القرارات المقترحة من الدول الأعضاء، والحد من عدد الطلبات للحصول على مزيد من التقارير. وأوضح بأنه قام بتشكيل فريق عامل من بين أعضاء اللجنة لإجراء استعراض لولايات البرنامج وموارده بهدف إقامة علاقة أكثر واقعية بينها، مركزا على توقعات الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الولايات الموجودة حاليا. وأضاف بأن اللجنة قد أولت موضوع تعبئة الموارد اهتماما خاصا.

٢٩ - ومضى قائلا إن اللجنة أوصت بأن تعتمد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عدة قرارات. ولقد اعتمد المجلس، في دورته السابقة، قرارات تعكس تطورات هامة من شأنها المساهمة في تحقيق تقدم أفضل في ميدان العدالة الجنائية ومكافحة الإجرام. أما في مجال إدارة شؤون قضاء الأحداث، فلقد تم اعتماد "مبادئ توجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظم العدالة الجنائية بحيث يستفاد من هذه المبادئ في تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بقضاء الأحداث. وتعكس القرارات الأخرى اهتمامات اللجنة والمجلس بإحراز تقدم في تنفيذ معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية، خاصة فيما يتعلق بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة والتعاون الدولي من أجل تحسين أحوال السجون والتنفيذ الفعلي لإعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام ونشره على أوسع نطاق ممكن. وذكر أن مشاريع القرارات المطروحة الآن أمام الجمعية العامة لاعتمادها لهي في غاية الأهمية حيث أنها ترسي دعائم العمل المستقبلي المنوط باللجنة وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويعكس مشروع القرار المتعلق بمتابعة إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اهتمام الدول بتنفيذ الإعلان وخطة العمل.

٣٠ - واستطرد قائلا إنه في الدورة السادسة للجنة أعربت أغلبية المشاركين عن تأييدهم لوضع هذه الاتفاقية وأكدوا على أهميتها وما يمكن أن تحققه، حيث ارتأى البعض أن هذه الاتفاقية يمكن أن تشكل الأساس لتحقيق اتساق بين التشريعات الوطنية المناهضة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبذلك تسد الثغرات القانونية وتزيل الملاذات الآمنة التي تستغلها الجماعات الإجرامية المنظمة. كما ارتأى عدة مشاركين أن الاتفاقية يجب ألا تكون مجرد إعلان مبادئ، بل ينبغي أن تحتوي على إجراءات عملية لتطبيقها. وذكر أن حكومة بولندا عرضت استضافة اجتماع فريق خبراء حكومي دولي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لإعداد مشروع أولي للاتفاقية.

٣١ - وأردف قائلا إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عام ٢٠٠٠ سيكون حدثا بارزا في فجر القرن الحادي والعشرين، حيث أنه يمثل خطة أخرى في سبيل تحقيق تقدم أفضل في منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويعكس مشروع القرار بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر (A/C.3/52/L.5) المواضيع التي ستدرج في جدول أعماله والمواضيع التي ستناقش في حلقات العمل. وقد قبلت اللجنة العرض الذي قدمته حكومة جنوب أفريقيا باستضافة المؤتمر.

٣٢ - وفيما يتعلق بموضوع العنف ضد المرأة، قال السيد خليل إن اللجنة قد أعدت "استراتيجيات نموذجية وتدابير عملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال الجريمة والعدالة الجنائية" المرفق بمشروع القرار (A/C.3/52/L.6)، الذي يحث الدول الأعضاء على الاسترشاد بها في وضع استراتيجيات وتدابير عملية للقضاء على هذه الظاهرة وفي تعزيز مساواة المرأة ضمن نظام العدالة الجنائية.

٣٣ - وتابع يقول إن مشروع القرار بشأن "التعاون الدولي في مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية" يعكس مجهودات اللجنة في متابعة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين. وأن أزمة القيم الناتجة عن الفساد والرشوة لها أثر كبير على المؤسسات والمجتمعات بصفة عامة وتتطلب تعاونا دوليا وثيقا.

٣٤ - ومضى يقول إن مشروع القرار الخاص بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية (A/C.3/52/L.8) يعكس تركيز اللجنة على مواصلة استعراض وتنقيح الترتيبات الناظمة لهذا التعاون، خاصة في مجال المساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين.

٣٥ - واستطرد قائلا إن التوصيات التي قدمتها اللجنة للجمعية العامة كمساهمة في رسم السياسات بهدف إرساء عدالة جنائية أفضل تتطلب تكاتف الجهود على جميع المستويات لوضعها موضع التنفيذ. ولن يتم ذلك على الوجه الأكمل إلا بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج مساعدة تقنية مخصصة للدول النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من الصراعات. واختتم قائلا إنه على يقين بأن تكثيف التعاون فيما بين الدول وبينها وبين برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يشكل الأسس الضرورية لمساعدة المجتمع الدولي على تطويق ظاهرة الإجرام. وأعرب عن أمله في أن تتلقى اللجنة الدعم التام من الجمعية العامة حتى تتمكن من مواصلة عملها على أكمل وجه.

٣٦ - السيدة كرش (لكسمبرغ)، تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي: قالت إن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وهنغاريا تنضم إلى بيانها.

٣٧ - وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي قلق جدا لما لبلاء المخدرات من تأثيرات مزعزعة للاستقرار في المجتمع. وأن الاتحاد يكرر التزامه بمكافحة هذه الظاهرة في جميع مراحلها. وذكرت أن استحداث المخدرات التركيبة وتحويل المركّبات الأولية الكيميائية أمر على درجة خاصة من الخطورة. وقالت إنه من الضروري، لمكافحة المخدرات بفعالية، أن يُصار ليس فقط إلى اللجوء إلى تدابير قمعية، بل إلى اتخاذ تدابير في مجال التربية الوقائية والصحة العامة، وخفض الطلب بالتصدي للعوامل الاجتماعية، التي هي أصل الإدمان.

٣٨ - وأضافت تقول إن عملية محاربة غسل الأموال ينبغي أن تظل العنصر الرئيسي في الاستراتيجيات الأوسع في مكافحة المخدرات والجريمة، وإن الاتحاد يعتقد أن توصيات فرقة عمل الخبراء الماليين تشكل

المبادرة الدولية الرئيسية فيما يتعلق بعملية غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، ينبغي الرجوع، على نحو أكثر تكررا، إلى المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي تقيم إطارا للمساعدة القانونية لمكافحة غسل الأموال.

٣٩ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بالمخدرات المنتجة صناعيا الجديدة، سبق للاتحاد أن أيد نظام إنذار باكر مع آلية لتقييم المخاطر التي ترتبها المخدرات. وقالت إن إقامة مثل ذلك النظام يشكل خطوة باتجاه مراقبة المواد التي تصنع منها المخدرات التركيبية الجديدة. وإن مكافحة المخدرات تشكل، وفقا لخطة العمل العالمية، جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي. وإن الاتحاد الأوروبي يواصل توسيع تعاونه مع البلدان المرتبطة ومع الاتحاد الروسي في مكافحة المخدرات. وهو يشارك في خطة العمل للمنطقة الكاريبية وفي البرامج الإقليمية في جنوب شرق آسيا وجنوب شرق أوروبا وذلك بموجب البرامج التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويشعر الاتحاد بالقلق إلى درجة خاصة إزاء استئناف الاتجار غير المشروع بالأفيون والهيروين في أفغانستان وفي ميانمار. ولذلك يدعو، حزب الطالبان وغيره من الأحزاب في أفغانستان وسلطات ميانمار إلى وقف زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات.

٤٠ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بقرار الجمعية العامة عقد دورة استثنائية سنة ١٩٩٨، بشأن مسألة المخدرات. ومن جملة النتائج التي ستسفر عنها هذه الدورة الاستثنائية، إعادة تأكيد الحكومات التزاماتها السياسية بالمراقبة الدولية للمخدرات، وإعلان مبدئي بشأن خفض الطلب عليها. وقالت إنه ينبغي التركيز بوجه خاص على مكافحة إساءة استعمال المخدرات من قِبل الشباب. وإن القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة المستعملة في صناعة المخدرات يمثل وجها هاما من أوجه مكافحتها. وإن زيادة التعاون الدولي في هذا المجال من أجل تنفيذ برامج إنمائية متكاملة لتشجيع إيجاد خيارات للتنمية الاقتصادية قابلة للحياة. وشددت على أهمية المشاركة الفعالة في الإعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية وفي اجتماعاتها من قِبل الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة.

٤١ - وأضافت تقول إن الاتحاد قد ضاعف جهوده لمكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وأشكال أخرى من الجرائم عبر الوطنية، وشدد على أهمية التعاون الدولي في تلك المجالات. وأشارت إلى التهديد المتزايد الناشئ عن الشبكات عبر الوطنية المتورطة في الجرائم وفي تجارة المخدرات وفي غسل الأموال والإرهاب، والذي يتعرض له استقرار الحكومات والمجتمعات المدنية. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي، اقتناعا منه بالحاجة إلى التعاون الدولي لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يشارك بنشاط في عمل اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٢ - وأردفت تقول إنه لا بد لجميع التدابير المتخذة لمكافحة الجريمة والإرهاب من أن تحترم حقوق الإنسان بالكامل ورحبت، في هذا الصدد، بالتعاون بين شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية والمفوض السامي

لحقوق الإنسان. وإن من المهم المحافظة على التوازن بين الأنشطة المختلفة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتوسيع قاعدة البلدان المانحة التي تمول البرنامج كي تـُحل مشاكله المالية.

٤٣ - وشددت على أن ليس سوى الأعمال المتضافرة والمتحلية بالعزم على مضاعفة التعاون الإقليمي والدولي، بوسعها أن تعكس الاتجاه نحو تفاقم المخدرات والجريمة، وأعلنت عن عزم الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في دعم الجهود التي تبذلها المنظمة في هذا المضمار.

٤٤ - السيدة هول (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الجريمة المنظمة بما فيها الاتحادات الدولية للمخدرات أصبحت تهديدا هاما للأمن الدولي. وإن تجارة المخدرات تشكل مصدرا أساسيا للدخل القومي في عدد كبير من البلدان التي تنتج الهيروين بشكل رئيسي، وإن أسياد المخدرات يستخدمون هذا الدخل ليصبحوا مستثمرين كبارا في الاقتصاد الوطني.

٤٥ - وأضافت تقول إن بلدها اتخذ عدة خطوات، بموجب مبادرة رئاسية لمكافحة الجريمة، وحقق انخفاضا حادا في عدد مواطنيها الذين يستعملون المخدرات غير المشروعة. وذكرت أن التعاون الثنائي أسفر عن نتائج غير ممكنة التصور حتى قبل بضع سنوات. ولاحظت أن عدة حكومات آخذة في ملاحقة أعلى تجار المخدرات مستوى الذين كانوا مسؤولين شخصيا عن المستويات المذهلة للفساد والعنف المتصلين بالمخدرات في بلدانهم. وأضافت أن مزيدا من البلدان قد انهمكت في برامج للقضاء على الفساد امتثالا لاتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات، وأن عددا كبيرا منها بدأ بتطبيق قوانين ضد غسل الأموال.

٤٦ - وأشارت إلى الإمكانيات الكبيرة المتوفرة بقيادة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة الجديد، لتعزيز المكاسب السابقة التي حققها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولتقوية دور الأمم المتحدة المناهض للجريمة. وأعربت عن دعم حكومتها لجهود الأمين العام لتحسين آليات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، وعن تطلعها إلى العمل مع المدير التنفيذي الجديد.

٤٧ - وأضافت تقول إنه لا بد من أن تصبح الاتفاقيات الثلاث للأمم المتحدة بشأن المخدرات أساسا لتنمية التعاون في مجال مكافحة المخدرات. ولاحظت أن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة ركزت على تنفيذ هذه الاتفاقيات وقد حددت اللجنة المعنية بالمخدرات مجالات التنفيذ الضرورية. كما اضطلعت اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بدور هام في تحديد السياسة الدولية في عام ١٩٩٧. وأضافت أنها تحث على دعم اعتماد مشاريع القرارات الخمسة التي قدمتها اللجنة، في صيغتها الراهنة. وأنها ترى أن الفساد والرشوة يمكن التغلب عليهما رغم أنه من المرجح أن يظلا تحديين مستديمين. وأشارت إلى أن مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع تحتوي على الخطوط العريضة للإجراءات الرئيسية، التي بوسع الدول الأعضاء اتخاذها لوقف الفساد في المعاملات التجارية الدولية.

٤٨ - وأردفت تقول إن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتغيير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بازدهار الجريمة الدولية. وسينبغي للحكومات اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية غير مريحة لوقف الفساد. ولـــدى المجتمع الدولي قـــدرة على حرمان المجرمين من الأشياء التي يرغبون فيها أشد الرغبة - وهي بيئة عمل آمنة، إمكانية الوصول إلى الاقتصاد غير المشروع وإلى قطاع المصارف، والقدرة على السفر بحرية. ويمكن للتقدم في تلك المجالات، أن يضعف قبضة المجرمين الدوليين.

٤٩ - السيد دلاميني (سوازيلند): تكلم بالنيابة عن البلدان الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، عن البند ١٠٣ من جدول الأعمال، فقال إن إحصاءات الأمم المتحدة تُظهر ارتفاعا في مستويات الجريمة في سائر أنحاء العالم. ولذا تجبر الحكومات على تحويل الموارد التي تحتاج إليها بشدة، نحو منع الجريمة وتنفيذ القانون. وقد تفاقمت مشكلة الجريمة على المستوى الوطني من جراء ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي. ولذلك فهو يحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لتنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهناك حاجة واضحة إلى اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو يؤيد تماما مقرر اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي اتخذته في دورتها السادسة بإنشاء فريق خبراء حكومي دولي من أجل صياغة مشروع تمهيدي.

٥٠ - واستطرد يقول إن معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الموصوف في الوثيقة A/52/327 يعتبر آلية فريدة لتشجيع التعاون الإقليمي. ولذلك يعتبر من المؤسف أن المعهد ما زال حتى الآن، يفتقر إلى الموارد الضرورية لأداء دوره وذلك بالرغم من المناشدات المتكررة خاصة في قرار الجمعية العامة ٦١/٥١. وحث البلدان الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى نظام المعهد الأساسي على الانضمام إليه لأن مساهماتها المالية، إضافة إلى تبرعات المانحين المتزايدة والمنح التي تقدمها الأمم المتحدة، ستعزز قدرات المعهد التنفيذية.

٥١ - ومضى يقول إن عددا من المبادرات المشتركة في حقلي منع الجريمة والعدالة الجنائية قد اتخذت في المنطقة الأفريقية الجنوبية دون الإقليمية. ففي شباط/فبراير ١٩٩٧ اجتمعت منظمة التعاون الإقليمية لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي في غابون، بوتسوانا للنظر في تقارير أعدتها لجانها الفرعية القانونية والتدريبية حول مسائل مثل تنسيق التشريع، وتسليم المجرمين، والجريمة عبر الوطنية. كما أنشأت المنظمة المذكورة لجنة لتشجيع التعاون القضائي فيما يتعلق بعملية مكافحة غسل الأموال. وفي تشرين الأول/أكتوبر اجتمعت البلدان المنتمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هراري، زمبابوي ووقعت اتفاقا حول التدابير التعاونية الرامية إلى مكافحة الجريمة والمساهمة في السلام والأمن والازدهار في المنطقة بما في ذلك التبادل المنتظم للمعلومات والقيام بعمليات مشتركة وتعزيز منع الجريمة في المناطق الحدودية والمساعدة التقنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستعقد في أروشا، تنزانيا حلقة عمل إقليمية بشأن تنظيم تداول الأسلحة النارية.

٥٢ - واستطرد يقول إنه مما شجعه أن الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية طيلة السنة الماضية بالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولذلك فهو يدعو البلدان المانحة ووكالات التمويل إلى زيادة مساهماتها للبرنامج. وذكر أن عددا كبيرا من البلدان النامية ما زالت تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستجابة الوافية لمشكلة الجريمة وما زالت تعتمد على المساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج. وأن إقامة فريق استشاري غير رسمي مهمته التركيز على تعبئة الموارد يعتبر خطوة إيجابية.

٥٣ - وأضاف يقول إنه يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سيُعقد في العام ٢٠٠٠ والذي سيوفر فرصة هامة لحوار رفيع المستوى ولتعبئة الرأي العام.

٥٤ - وأشار إلى أن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد إنشاء الأمين العام مكتب جديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة إذ أن مثل هذه المبادرة من شأنها أن تعزز قدرة المنظمة على التصدي لقضيتي مراقبة المخدرات والجريمة عبر الوطنية المرتبطتين الواحدة بالأخرى، شرط أن توفر لها الموارد الكافية.

٥٥ - السيد سغوير كباييرو (باراغواي): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو في البند ١٠٤ من جدول الأعمال، وقال إن تزايد الطلب على المخدرات غير المشروعة، وتزايد إنتاجها والاتجار بها، بالرغم من الجهود القصوى التي يبذلها المجتمع الدولي للحؤول دون ذلك، مدعاة للقلق الشديد. ولا يمكن التصدي لهذه الظاهرة التي لا تحترم الحدود، إلا عن طريق العمل الحازم من جانب المجتمع الدولي بأسره.

٥٦ - وأضاف يقول إن أعضاء مجموعة ريو يرون دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن المخدرات المزمع عقدها سنة ١٩٩٨ فرصة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة المخدرات وهم يؤيدون أهداف الدورة التي أوجز قرار الجمعية العامة ٥١/٦٤ خطوطها العامة. وقد أنشأ الأعضاء فريقا عاملا لضمان قيام فريق ريو بتقديم مساهمة بناءة للدورة الاستثنائية. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى استراتيجية مكافحة المخدرات التي وقعت في مونتفيديو، أوروغواي تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية وقال إن تلك الوثيقة التي أوردت وجهات نظر بلدان القارة الأمريكية بشأن مراقبة المخدرات، تشكل مرجعا هاما خلال المناقشات في الدورة الاستثنائية. وأن أعضاء فريق ريو مستعدون للعمل مع اللجنة المعنية بالمخدرات - وهي اللجنة التحضيرية للدورة - لضمان الخروج بجدول أعمال يشكل أساسا واقعيا ومفيدا لعمل الدورة الاستثنائية.

٥٧ - وأردف يقول إنه لابد للنهج المتكامل لمعالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة من أن يتضمن تدابير لخفض الطلب عليها. ولذلك يثني على دور اللجنة المعنية بالمخدرات في إعداد مشروع إعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات والذي سيُعتمد في الدورة الاستثنائية. وأضاف أن مراقبة المركبات الأولية الكيميائية المستعملة في صناعة المخدرات والمنبهات يُشكل شرطا أساسيا لخفض الطلب على

المخدرات مع أنه يعارض وضع قيود على المتاجرة الدولية في هذه المواد. وأشار إلى ورقة العمل التي وزعتها المكسيك والتي تحتوي على عدد من الاقتراحات المفيدة في هذه المسألة.

٥٨ - وأضاف أنه يجب تركيز مزيد من الاهتمام على التزايد في إنتاج المخدرات صناعيا وفي استهلاكها. وأن أفعل وسيلة للحد من ظهور مثل هذه المخدرات هي فرض مراقبة دولية أشد على المواد التي يمكن أن تُستعمل في صناعتها.

٥٩ - واستطرد يقول إن أعضاء مجموعة ريو أحرزوا تقدما كبيرا في مكافحة غسل الأموال. وقد اعتمدت المجموعة إعلانا في بوينس أيرس يتضمن تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي. ونظرا إلى حجم المشكلة وتركيبها تعتقد المجموعة أن مكافحتها تتطلب اتفاقا دوليا شاملا وطموحا.

٦٠ - ومضى يقول إنه يتوجب على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أن تنظر في قضية برامج التنمية البديلة. فمثل هذه البرامج، يُحتاج إليها لضمان معيشة مستدامة للمجتمعات الضالعة في الزراعة غير المشروعة مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد الطبيعية واحترام البيئة. وهناك حاجة ماسة لمزيد إلى الموارد لتمويل البرامج.

٦١ - وقال إن أعضاء مجموعة ريو يؤيدون قيام مزيد من التعاون في مجال القضاء والتشريع وقد جمعوا قائمة بالمواضيع التي يجب أن يتضمنها جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

٦٢ - السيد نوانثا سنغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم عن البند ١٠٤ من جدول الأعمال فقال إن تزايد مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يمثلان تهديدا خطيرا للمجتمع والتنمية ولا يمكن التصدي لهما إلا من خلال العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي. ولذلك يرحب بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبغية تعزيز التعاون الدولي كما يرحب باعتماد الجمعية العامة خطة العمل العالمية. وأعرب عن تأييد حكومته بانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات.

٦٣ - وأضاف يقول إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدرك مسؤوليتها، بوصفها بلدا منتجا، في معالجة مشكلة زراعة الخشخاش والأفيون. وقال إن حكومته وقد حددت هدفا طموحا يتمثل في خفض زراعة الخشخاش والأفيون إلى النصف بحلول العام ٢٠٠٠ توصلا وهي تنشد القضاء عليها في نهاية المطاف. وقد اعتمدت خطة أساسية لمراقبة المخدرات للفترة الواقعة بين سنة ١٩٩٤ وسنة ٢٠٠٠. والأهداف الرئيسية للخطة هي: منع إساءة استعمال المخدرات؛ والقضاء على الاتجار بالمخدرات غير المشروع؛ وتنمية التعاون الدولي. وتضم الخطة الأساسية ضمن إطارها ١٦ مشروعا غير أن أربعة منها لا تزال يعوزها التمويل من جانب المانحين. وقد عززت حكومته لجنة لاو الوطنية لمراقبة المخدرات

ووسعت شبكات الجمارك في البلد. كما عـُدل التشريع اللاوي وأدخلت عليه عقوبات جديدة قاسية لإنزالها بمنتجي الهيروين والمتاجرين به وموردية المعتادين.

٦٤ - وأضاف يقول إنه قد تم إحراز تقدم ملموس في مجال مصادرة المخدرات غير المشروعة وتوقيف تجار المخدرات وموردية، وإن كان المجال لمزيد من العمل ما زال كبيرا. وستواصل حكومته في تعزيز تدابيرها لمراقبة المخدرات، وفي التعاون في المجالات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وأعرب عن أمله في أن يقدم المجتمع الدولي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدعم الذي تحتاج إليه إذا ما أريد لجهودها أن تصبح ذات فعالية.

٦٥ - السيد أمياتيا (نيبال): قال إن مما يدعو إلى القلق الشديد السماح بتآكل القدرة التنفيذية لبرنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية من جراء الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا، وذلك بالرغم من رغبة المجتمع الدولي الشديدة في مكافحة شرور الجريمة وإساءة استعمال المخدرات، وبالرغم من إدراكه للعواقب الوخيمة الناتجة عن عدم القيام بأي عمل. وحث جميع الدول الأعضاء - خاصة البلدان المانحة - ووكالات التمويل على تقديم المساهمات المالية للبرنامج في سبيل إعادة مقدرته التنفيذية وتعزيزها. وأعرب عن تأييد وفد بلده لبادرة الأمين العام في إنشاء مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الذي من شأنه أن يعزز الجهود الدولية لمكافحة الجريمة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب.

٦٦ - واستطرد يقول إن نيبال ملتزمة بمنع جميع الجرائم خاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإن الإرهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين المحلي والدولي.

٦٧ - وأضاف أن دستور نيبال يتضمن ضمانات لتعزيز نمو نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، مع ضمان كامل لحقوق الإنسان ولقضاء مستقل.

٦٨ - وقال إن وفد بلده يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المزمع عقده في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن اعتقاده بأن مناقشة حوسبة عمليات العدالة الجنائية والتنمية، وتحليل المعلومات واستخدامها، وفي اعتماد معايير الأمم المتحدة وأعرافها لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، من شأنه أن يعطي النتيجة المرغوبة.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أنشطة عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ١٩٩١-٢٠٠٠، وعن رأي وفده بأن القضاء على الطلب على المخدرات وعلى المنبهات العقلية لا يقل أهمية عن القضاء على إنتاجها والاتجار بها.

٧٠ - السيدة سيغا (اليابان): أشارت بارتياح إلى أن شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية نفذت دراسة دولية حول تنظيم تداول الأسلحة النارية. وقالت إن الدول الأعضاء ستحسن صنعا إذا أحسنت الاستفادة

من التقرير الذي يحتوي على وصف لمختلف مستويات الأذى الذي تلحقه الأسلحة النارية بالجهود الوطنية والدولية الرامية إلى خفض هذا الأذى.

٧١ - وأعربت عن تقدير وفد بلدها الكبير للزيادة الحاصلة في التعاون التقني وفي الخدمات الاستشارية المقدمة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من المنازعات. وقالت إن تحسين فعالية هذه الخدمات يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بين الشعبة المذكورة وهيئات أخرى في الأمم المتحدة. وستواصل حكومتها تقديم الدعم المالي للبرنامج وهي تحث الشعبة على اعتماد مبدأ الأولوية في أنشطتها نظرا لصعوبة الحصول على مزيد من الموارد لتقوية البرنامج.

٧٢ - وذكرت أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يزدادان خطورة وأنه ما لم يحرز تقدم في خفض الطلب على المخدرات، فإن الجهود المبذولة لمنع إساءة استعمال المخدرات لن تنتج إلا ثغرات جديدة في الأنظمة القانونية القائمة. ويعتبر زيادة وعي الرأي العام، خاصة بين الشباب، أمرا أساسيا لدرء الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة.

٧٣ - وأضافت تقول إن من الضروري تضافر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لقطع الصلة بين الفقر وبين إنتاج المخدرات غير المشروع. وإن اليابان تؤيد برامج التنمية البديلة في آسيا وأمريكا اللاتينية ولفتت النظر، في هذا الصدد، إلى البرنامج البديل الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في ميانمار. وقالت إن اليابان تثني على البرنامج ثناء كبيرا جدا للعمل الحيوي الذي ينفذه، بما في ذلك البحوث الفعالة والجهود التي يبذلها في سبيل التنمية التقنية. وإن بلدها قدم مساعدات لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تلك المجالات ومده بالأموال وبالموظفين، وإنها تأمل في متابعة البرنامج لهذه المشاريع القيمة.

٧٤ - ومضت تقول إن اليابان واصل تقديم مساهمات مالية كبيرة للبرنامج منذ ولادته. ولكن من الضروري في الوقت نفسه، أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تنويع موارد إيراداته وإقامة قاعدة مالية ثابتة كي يكف عن اعتماده على تبرعات عدد قليل من المانحين. وحثت جميع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من الدعم المالي للبرنامج، وخاصة التبرعات لأغراض عامة، وذلك لتمكينه من أن يصبح مركزا للخبرات قادرا على الاستجابة السريعة للقضايا الملحة.

٧٥ - وقالت إن حكومة اليابان تعلق أهمية كبيرة على دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن المخدرات وهي، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بالمخدرات، ملتزمة التزاما تاما بعملية الإعداد للدورة الاستثنائية وستبذل قصارى جهدها لإنجاحها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥